الأهرام

المصدر :

التاريخ :

البدائل الاقتصادية للحرب

نسبت مجلة «نيوزويك» في الآونة الأخيرة إلى بنيامين بن إليعازار، وزير النقل الإسرائيلي قوله إن السلام سيحول تل ابيب إلى هونج كونج الشرق الأوسط. والعرب سيرسلون صادراتهم عبر الموانئ الإسرائيلية، وتنتشر على جانبي طرقها السريعة الممتدة من الشرق إلى الغرب الفنادق الصغيرة ومحطات الوقود و المتجرات التجارية. وبمعنى اخر ازدهار اقتصادي واسع. وهذه الفوائد من السلام يتم نقاشها حالياً وفي تفصيل بين الإسرائيليين، وفي أوساط جيرانهم العرب بالإضافة إلى المجتمع الاقتصادي الغربي. فمن الذي سيغطي تكلفة تلك الاستثمار من أجل هذه الفوائد؟ ومن سيكون المستفيد الأساسي؟

الناتج الإجمالي المحلي لإسرائيل يبلغ نحو ١٤ الف دولار للفرد للواحد. والناتج الإجمالي المحلي لقطاع غزة والضفة الغربية يبلغ نحو ١٢٠٠ دولار للفرد، اي انه يساوي عشر الناتج الإسرائيلي. لكن إسرائيل تتلقى بالفعل خمسة مليارات دولار كل عام كعون مالي من الولايات المتحدة. وهذا يساوي اكثر من الف دولار للفرد في إسرائيل في العام الواحد. وعلى النقيض فإن مواطني قطاع غزة والضفة الغربية يتلقون ما يقل عن ٢٥ دولارا من الولايات المتحدة للفرد الواحد.

وواضح أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يحتاجون لعون مالي ضخم إذا قدر لأي تطور وتنمية ان تتحقق في تلك الأراضي. ولكن من اين يأتي هذا العون؟ وكيف يمكن التحكم في تدفقه بالصورة المثلى؟ وماهي نسبة العون الذي سيذهب إلى إسرائيل مباشرة؟

هناك تقريران عن التنمية الاقتصادية في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة وفي المنطقة بأسرها يجرى تطويرهما الآن. وكلا التقريرين أعدا قبل الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) يوم وقعت الإتفاقية بين الطرفين.

وفي شهر حزيران (يونيو) من هذه السنة نشرت جامعة هارفارد تقريرا عن «ضمانات السلام في الشرق الأوسط» وقد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

استغرق إعداده ١٨ شهرا واشترك في وضعه اكثر من ٤٠ من الخبراء الاقتصاديين من إسرائيل والاردن والاراضي المحتلة. وقامت بتنقيح التقرير كل من جامعة هارفارد ومعهد ماسوشوستس للتكنولوجيا. وصدرت خطة حول التنمية الاقتصادية والتعاون في الثامن من ايلول (سبتمبر). وقال البروفسير ليونارد هاوسمان، مدير المشروع في مؤتمر صحافي عقد بمناسبة نشر التقرير، إن السلام في الشرق الاوسط يمكن ضمانه عندما تترسخ جذوره في حياة اهل المنطقة، وإن هذا سيحدث عندما يفتح السلام افاق العلاقات الاقتصادية والتنمية.

وتدعو الخطة لإنشاء بنك للشرق الاوسط وتشجيع القطاع الخاص وتطوير اقتصاد السوق الحرة المعتمدة على تشجيع الصادرات. وتشجع الخطة تنظيم التجارة الحرة لكل من إسرائيل والاردن والاراضي المحتلة، على ان تتوسع لتشمل كلا من لبنان وسورية ومصر في اسرع وقت ممكن.

والخطة الثانية وضعها البنك الدولي، وهو المنظمة العالمية التي توفر القروض للدول الاعضاء لمشاريع التنمية. ويقترح البنك في خطته مبلغ ٤.٣ مليار دولار لخطة تنمية تمتد ما بين ثمانية إلى عشرة اعوام للضفة الغربية وقطاع غزة. والبنك كوكالة متخصصة من وكالات الامم المتحدة، يقرض حكومات الدول الاعضاء والمؤسسات الخاصة في تلك الدول. ويتلقى البنك موارده من ١٥٠ دولة ومن الاقتراض من اسواق المال العالمية. كما يوفر ايضاً خدمات المساعدات الفنية للدول الاعضاء فيه.

وكان البنك قد دعا كلا من إسرائيل والدول العربية المجاورة إلى اجتماع عقد في واشنطن في العشرين من الشهر الماضي لمناقشة تلك الخطة. والخطة وهي جزء من محادثات السلام للشرق الاوسط المتعددة، تهدف إلى توفير الخدمات العامة الضرورية مثل المياه والكهرباء. ويدور حديث ايضاً عن «صندوق الشرق الاوسط» للإشراف ووضع الاسبقيات لمشاريع التنمية. وهذا الصندوق سيكون بمثابة مقاصة والتي يمكن ان تعمل تحت رعاية البنك، رغم ان المانحين قد يفضلون منح العون بصورة ثنائية ولكل مشروع على حدة.

وعلى الرغم من ان تقريري جامعة هارفارد والبنك الدولي يدعوان لقيام مشاريع لمنفعة الفلسطينيين، لكن المستفيد الاول قد يكون إسرائيل. وتقرير جامعة هارفارد يرتبط بتقرير البنك الدولي ويوصي بان يمول البنك مشروعات البرنامج الاقتصادي المقترحة. والبنك الدولي يقرض في العادة الدول الاعضاء. وإسرائيل دولة عضو فيه، والاراضي المحتلة ليست عضوا فيه. يضاف إلى هذا ان البنك يقرض الدول ذات السيادة. واتفاق الثالث عشر من ايلول (سبتمبر) يمنح الفلسطينيين «الحكم الذاتي» ولا يمنحهم السيادة، وهكذا فإن اي تمويل يوفره البنك الدولي سينهب في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الدكتور مايكل سابا

الغالب إلى إسرائيل، وهي التي ستشرف على إنفاقه. والفلسطينيون سيمارسون في الواقع سيطرة محدودة جدا على مثل ذلك التمويل الذي سيخصص لإسرائيل لمشاريع التنمية.

وفي نفس الوقت فإن الجهود لتوفير التمويل اللازم والبحث عن اموال لمشاريع التنمية تشرف عليها الولايات المتحدة واوروبا. ومن بين الخطط في هذا المجال «صندوق التفويض المبكر» Early Empowerment Fund او ما يعرف اختصارا بـ EEF، ويدعو هذا الاقتراح إلى تدبير ميزانية سنوية مقدارها ٥٩٠ مليون دولار. واقترحت الولايات المتحدة تبرعاً بمبلغ ٢٥ مليونا على أن تتقدم اليابان بمبلغ مماثل.

وفي برقية ارسلت في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي إلى كل السفارات والقنصليات الأمريكية، ابلغت وزارة الخارجية الامريكية دبلوماسييها العمل على استقطاب الدعم المالي لذلك الصندوق. وتقول الدول العربية إن الولايات المتحدة تسعى للحصول على مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دول الخليج. ونسب إلى مسؤول امريكي قوله بينما السعي لجمع هذا المبلغ يعتبر مشكلة، عبر عن قلقه من قدرة منظمة التحرير الفلسطينية في توظيف وإدارة تلك الموارد بصورة صحيحة. واشار إلى «التركيبة الفوضوية» للمنظمة الأمر الذي يدعو لذلك القلق.

ووجهت منظمة التحرير النقد إلى الصندوق في ثلاثة مجالات. وهي انه غير كاف، وان اريحا لم تضمن في تلك التقديرات وانه يتضمن بعض التمويلات التي تسلمها الفلسطينيون بالفعل في شكل منح من الأمم المتحدة. ويجادل الفلسطينيون ايضاً بان إعادة بناء الأراضي المحتلة تتطلب مؤسسات يديرها الفلسطينيون. وهم يفكرون جدياً في إنشاء بنك فلسطيني للتنمية، في الوقت الذي يدعو فيه تقرير جامعة هارفارد إلى خطة إقليمية تشمل إسرائيل ودولا اخرى في الشرق الأوسط. ولبعض الوقت كان شيمون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي يتحدث عن صندوق يربط بين إيرادات النفط العربية والمعونة الغربية لتمويل برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي، و تحسين مستوى الحياة في الأراضي المحتلة.

ويبدو أن إسرائيل تعد عدتها وتسعى لنوع من البرامج لتلقي العون للفلسطينيين عن طريقها وعن طريق مؤسساتها. وتطلب إسرائيل ايضا عوناً مباشراً لنفسها وتطالب باتفاقيات تجارة حرة مع المجموعة الأوروبية.

لقد تلقت إسرائيل ما قيمته ٢٥٠ مليار دولار في شكل مساعدات وعون خارجي من الولايات المتحدة وحدها منذ عام ١٩٤٨. وتتمتع بدخل للفرد يضعها مع فئة الدول الغنية حسب مستويات البنك الدولي. ورغم إجمالي ناتجها المحلي العالي، وهو عشرة اضعاف إجمالي الناتج الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ورغم مئات المليارات من الدولارات كعون خارجي، خصصت إسرائيل الذرر القليل والقليل جداً لسكانها الفلسطينيين او الأراضي المحتلة. فهل التمويل الموجه إلى إسرائيل سيفيد التنمية الفلسطينية؟ ومن سيكون المستفيد الأول؟

من المؤكد ان الدول المانحة تحتاج لنوع من الضمانات بان ما يدفعونه سيستخدم كلية للاغراض التي منح من اجلها وقبل اي التزامات حقيقية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية